دور الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي

دراسة حالة التعامل الأممي مع تهديدات الحوثيين في مضيق باب المندب (٢٠١٥-٢٠٢٥)

The Role of the United Nations in Maintaining and Enhancing International Maritime Security:

A Case Study of the UN's Response to Houthi Threats in the Bab El-Mandeb Strait(٢٠١٥-٢٠٢٥)

إعداد

الأستاذ الدكتور/ سيد أبو ضيف أحمد أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بكلية السياسة والاقتصاد "جامعة السويس"

الدكتورة/ لبنى غريب مكروم مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد "جامعة السويس"

الأستاذة/ هويدا السيد حامد باحثة ماجستير علوم سياسية بكلية السياسة والاقتصاد "جامعة السويس"

الملخص:

ركزت الدراسة على تحليل دور منظمة الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي، من خلال دراسة حالة التهديدات التي تمثلها جماعة الحوثي للملاحة في مضيق باب المندب، الذي يُعد أحد أبرز الممرات البحرية الاستراتيجية على المستوى العالمي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مع التركيز على مدى تأثير قراراتهما في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية، وإبراز الإطار القانوني والتنظيمي للأمن البحري الدولي. كما تسعى إلى رصد وتقييم التهديدات البحرية في مضيق باب المندب منذ عام ٢٠١٥، ولا سيما التهديدات الناشئة

عن جماعة الحوثي وانعكاساتها على حرية الملاحة واستقرار التجارة الدولية. ويتضمن ذلك تقييم فاعلية استجابة الأمم المتحدة للأزمة من خلال آلياتها الرقابية والتدخلات الدبلوماسية ومستوى التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية. وإلى جانب ذلك، تتناول الدراسة التحديات القانونية والسياسية التي تعيق المنظمة الأممية في مواجهة التهديدات غير التقليدية، مع تقديم مقترحات لآليات مستقبلية تعزز من فاعلية الدور الأممي في الأمن البحري، سواء عبر تطوير القدرات التنفيذية، أو توسيع نطاق التعاون الدولي، أو تعزيز التنسيق مع التحالفات الإقليمية والدولية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأمم المتحدة وفرت إطارًا قانونيًا دوليًا لدعم حرية الملاحة، وأسهمت في إدانة الهجمات الحوثية، ووضعت آليات دبلوماسية للتعامل مع الأزمة .إلا أن فاعلية المنظمة على أرض الواقع لا تزال محدودة، نتيجة ضعف أدواتها التنفيذية، والانقسامات داخل مجلس الأمن، وتعقيدات الأزمة اليمنية وتداخلها مع صراعات إقليمية ودولية أوسع.

وتؤكد الدراسة على ضرورة إعادة تقييم أدوات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن البحري، وتوسيع نطاق التنسيق بين الأجهزة الأممية والتحالفات الدولية، مع تعزيز القدرات البحرية للدول الساحلية لضمان حماية أكثر فعالية واستدامة للممرات الاستراتيجية. كما تشير النتائج إلى أن التهديدات في مضيق باب المندب لا يمكن احتواؤها بشكل فعّال دون تطوير آليات الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها التنفيذية، بالإضافة إلى توسيع التعاون الدولي لضمان أمن واستقرار الملاحة البحرية الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الأمم المتحدة – مجلس الأمن– الأمن البحري – مضيق باب المندب – الحوثيون – الملاحة البحرية.

Abstract:

The study focused on analyzing the role of the United Nations in maintaining and enhancing international maritime security through a case study of the threats posed by the Houthi group to navigation in the Bab al-Mandab Strait, which is considered one of the most strategic maritime chokepoints globally.

The study aims to analyze the role of the United Nations and the Security Council in preserving international peace and security, with particular emphasis on the extent to which their decisions influence the protection of strategic maritime passages, while also highlighting the legal and regulatory framework of international maritime security. Furthermore, it seeks to monitor and assess maritime threats in the Bab al-Mandab Strait since 2015, especially those arising from the Houthi group and their implications for freedom of navigation and the stability of global trade. This includes evaluating the effectiveness of the United Nations' response to the crisis through its monitoring mechanisms, diplomatic interventions, and the level of coordination with regional and international actors. In addition, the study addresses the legal and political challenges that hinder the UN in confronting non-traditional threats, and proposes future mechanisms to strengthen its role in maritime security, whether through enhancing executive capacities, expanding international cooperation, or fostering coordination with regional and international coalitions.

The findings revealed that the United Nations has provided an international legal framework to support freedom of navigation, contributed to condemning Houthi attacks, and established diplomatic mechanisms to address the crisis. However, the organization's effectiveness on the ground remains limited due to weak enforcement tools, divisions within the Security Council, and the complexities of the Yemeni crisis intertwined with broader regional and international conflicts.

The study emphasizes the need to reassess the UN's instruments in addressing non-traditional threats to maritime security and to broaden coordination between UN bodies and international coalitions, while also enhancing the maritime capacities of coastal states to ensure more effective and sustainable protection of strategic waterways. The results further suggest that threats in the Bab al-Mandab Strait cannot be effectively contained without developing the UN's mechanisms, strengthening its enforcement capacity, and expanding international cooperation to safeguard the security and stability of international maritime navigation.

Keywords United Nations – Maritime Security – Bab al-Mandeb Strait – Houthis – International Law – Maritime Navigation – Security Council

مقدمة:

يشكل الأمن البحري الدولي ركيزة أساسية لاستقرار النظام الدولي، إذ تعتمد حركة التجارة العالمية، وأمن الطاقة، وحرية الملاحة، على ممرات بحرية استراتيجية تعبرها آلاف السفن يوميًا. ومن بين هذه الممرات، يُعد مضيق باب المندب أحد أهم النقاط الجيوستراتيجية في العالم، إذ يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، وتمر من خلاله نسبة كبيرة من إمدادات النفط والبضائع بين آسيا وأوروبا.

في هذا السياق، تبرز الأمم المتحدة باعتبارها الفاعل الدولي الأكثر شمولًا في وضع الأطر القانونية وتنفيذ الآليات المؤسسية المعنية بحماية الأمن البحري. ومن خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار "UNCLOS" وقرارات مجلس الأمن الدولي، تسعى المنظمة إلى تعزيز حرية الملاحة، مكافحة القرصنة، والتصدي للتهديدات التي تمس الاستقرار في الممرات البحرية.

لكن تصاعد الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي على السفن التجارية في البحر الأحمر منذ عام ٢٠٢٣، وخاصة في محيط مضيق باب المندب، شكّل تحديًا كبيرًا للأمن البحري الإقليمي والدولي، وهدد سلامة الممرات الاستراتيجية، مما استدعى تحركًا دوليًا واسعًا، بما في ذلك تدخل الأمم المتحدة عبر الأطر القانونية والدبلوماسية والأمنية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي من خلال دراسة حالة التعامل مع التهديدات الحوثية في مضيق باب المندب، وذلك عبر استعراض الخلفية القانونية والمؤسسية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآليات التفتيش والمراقبة، إضافةً إلى التحديات التي واجهتها المنظمة في تنفيذ مهامها، ومدى فاعلية تدخلها في الحد من تصاعد التهديدات البحرية في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

يُعد الأمن البحري أحد الركائز الأساسية للأمن الدولي، لما له من ارتباط مباشر بحركة التجارة العالمية، واستقرار الإمدادات الطاقية، وسلامة الملاحة البحرية. وتبرز أهمية هذا البُعد الأمني بوضوح في المناطق الحيوية كمضيق باب المندب، الذي يمثل نقطة وصل

استراتيجية بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويُعد أحد أكثر الممرات البحرية استخدامًا في العالم.

وفي خضم النزاع اليمني المستمر، برزت جماعة الحوثي كفاعل مسلح غير دولتي، يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن البحري في هذا المضيق، من خلال استهداف السفن التجارية وناقلات النفط، مما تسبب في تعطيل خطوط الملاحة، وارتفاع تكاليف النقل، وتهديد البيئة البحرية. وفي مواجهة هذه التهديدات، تبنّت الأمم المتحدة عدة إجراءات، شملت قرارات من مجلس الأمن، وإنشاء آليات للتحقق والتفتيش، ودعم جهود إقليمية ودولية لحماية حرية الملاحة.

إلا أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات متعددة تتعلق بفعالية التطبيق، والتنسيق الدولي، وحدود التفويض القانوني، فضلاً عن التعقيدات الجيوسياسية المحيطة بالأزمة اليمنية. وهو ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى كفاءة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري، ضمن سياق متغير يتداخل فيه الأمني بالسياسي والإنساني.

ومن هنا تطرح الدارسة تساؤلا رئيسيا مفادها:

إلى أي مدى تمكّنت الأمم المتحدة من القيام بدور فاعل في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي في مضيق باب المندب، في ضوء تصاعد التهديدات الحوثية؟، وما التحديات التي تحول دون فاعلية هذا الدور على المستويين القانوني والمؤسسي؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الاسئلة الفرعية وهي:

١. ما الأطر القانونية والمؤسسية التي استندت إليها الأمم المتحدة في تعاملها مع أزمة مضيق باب المندب؟
٢. كيف استجابت الأمم المتحدة للتهديدات الحوثية عبر قرارات مجلس الأمن وأجهزتها المختلفة؟
٣. ما حدود صلاحيات الأمم المتحدة مقارنة بالتحالفات الإقليمية والدولية الفاعلة في حماية المضيق؟

٤. كيف انعكست الانشقاقات السياسية داخل مجلس الأمن على فعالية الاستجابة الأممية للأزمة؟
٥. ما مدى التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الإقليمية والدولية في تأمين الملاحة بالمضيق؟
٦. ما أبرز التحديات العملية والقانونية التي واجهت الأمم المتحدة في تنفيذ إجراءاتها؟
٧. كيف يمكن تقييم الأثر الفعلي لتدخلات الأمم المتحدة على الوضع الأمني في المضيق منذ ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٥

حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية:

تركز الدراسة على مضيق باب المندب كمحدد جغرافي استراتيجي، نظرًا لأهميته في حرية الملاحة العالمية ومروره لإمدادات النفط والبضائع بين آسيا وأوروبا. وتشمل الدراسة أيضًا المياه الإقليمية اليمنية والسواحل المجاورة للمضيق، باعتبارها مسرحًا رئيسيًا للتهديدات الحوثية ضد السفن التجارية وناقلات النفط.

٢. الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة ٢٠١٥–٢٠٢٥، بدءًا من تصاعد النزاع اليمني بشكل واضح وتوسّع نشاط الحوثيين في البحر الأحمر، حيث بدات الهجمات علي مضيق باب المندب في أواخر عام ٢٠١٥ من ذلك بدات عمليات عسكرية تهدد الملاحة الدوليه و استمرارت حتي عام ٢٠٢٥ بتهديد السفن و اعتراضه مما استدع ذلك التي تدخلات أممية متصاعدة لمواجهة تهديدات المضيق. ويتيح هذا الإطار الزمني تحليل تطور الإجراءات الأممية، وقياس فاعلية القرارات والسياسات على مدى عقد كامل، مع رصد التحولات في التهديدات البحرية واستجابات المجتمع الدولي.

أهمية الدراسة:

١. الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من السعي إلى تقييم دور الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي، من خلال دراسة حالة تهديدات جماعة الحوثي لمضيق باب المندب. وتمكّن هذه الدراسة الباحث من فهم مدى فاعلية تدخلات الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات الحوثية، وقياس قدرة المنظمة كمؤسسة دولية على حماية الممرات البحرية الاستراتيجية، بما يعكس قدرتها على الموازنة بين الأطر القانونية، والفاعلية التنفيذية، والتنسيق الدولي في مواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن البحري.

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية والنظرية لهذه الدراسة في تحليل دور الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي، من خلال دراسة حالة تهديدات جماعة الحوثي لمضيق باب المندب. فرغم وفرة الأدبيات المتعلقة بالأمن البحري بشكل عام، إلا أن الدراسات التي تركز على الدور الأممي في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية المهددة بالصراعات غير التقليدية ما تزال محدودة نسبيًا.

وتساهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية من خلال ربط الإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة بالواقع العملي لتدخلاتها، بما يعكس مدى فاعلية القرارات الأممية والآليات الرقابية في مواجهة تهديدات الحوثيين .كما تتيح الدراسة تقييم حدود صلاحيات المنظمة، والتحديات التي تواجهها على المستويين القانوني والسياسي، ومقارنة ذلك بالاستجابة الفعلية على الأرض.

وعلى صعيد النظرية، تقدم الدراسة إسهامًا في فهم كيفية تعامل المنظمات الدولية مع تهديدات غير تقليدية للأمن البحري، وربط التدخلات الأممية بالقوانين الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وقرارات مجلس الأمن .كما توفر الدراسة إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية عن إدارة المخاطر البحرية وحماية الممرات الاستراتيجية في مناطق النزاعات الدولية والإقليمية.

أهداف البحث

في ضوء ما سبق، تسعي الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، هي:

١. تحليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، تحديدًا تأثير قراراتهما على حماية الممرات البحرية الاستراتيجية.
٢. توضيح الإطار القانوني والتنظيمي للأمن البحري الدولي.
٣. رصد وتقييم التهديدات البحرية في مضيق باب المندب منذ عام ٢٠١٥، مع التركيز على تهديدات جماعة الحوثي وأثرها على حرية الملاحة وسلامة السفن.
٤. تحديد انعكاسات التهديدات الحوثية على الاستقرار البحري والتجارة الدولية.
٥. تقييم فاعلية استجابة الأمم المتحدة للأزمة، بما يشمل الآليات الرقابية، التدخلات الدبلوماسية، ومستوى التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية.
٦. تحديد التحديات القانونية والسياسية التي تواجه الأمم المتحدة في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية من التهديدات غير التقليدية.
٧. اقتراح آليات مستقبلية لتعزيز الدور الأممي في الأمن البحري، تشمل تطوير القدرات التنفيذية، توسيع التعاون الدولي، وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والتحالفات الإقليمية والدولية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على **منهجية تحليلية متعددة المستويات** تجمع بين **المدخل القانوني، وتحليل السلوك التصويتي، ودراسة آليات صنع واتخاذ القرار** داخل الأمم المتحدة. يتيح **المدخل القانوني** تقييم الأطر القانونية الدولية للأمن البحري وملاءمتها للتعامل مع تهديدات الحوثيين. فيما يُستخدم **تحليل السلوك التصويتي** لفهم تأثير الانقسامات والتحالفات السياسية داخل مجلس الأمن على فاعلية القرارات الأممية. كما يُستند إلى **دراسة كيفية صنع واتخاذ القرار** لتحليل آليات التنسيق والتنفيذ الأممي، ورصد نقاط القوة والضعف في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية. وتسمح هذه المنهجية بربط البعد

القانوني بالتحليل السياسي والسلوكي لتقديم صورة شاملة عن فاعلية الأمم المتحدة في حفظ وتعزيز الأمن البحري الدولي.

تقسيم الدراسة

المحور الأول: الأمم المتحدة والأمن البحري الدولي.

المحور الثاني: التهديدات الحوثية وأثرها علي امن الملاحه في مضيق باب المندب.

المحور الثالث: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة تهديدات الحوثيين.

المحور الرابع: فاعلية دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن البحري في ظل التحديات الراهنة.

المحور الخامس: رؤية استشرافية لمستقبل الأمن البحري والاستقرار في مضيق باب المندب.

خاتمة الدراسة.

المحور الأول: الأمم المتحدة والأمن البحري الدولي

تُعد الأمم المتحدة الإطار المؤسسي الأوسع لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد نص ميثاقها في المادة الأولى على أن من بين مقاصدها الأساسية" :*حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير الجماعية لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها*."[1] ومن خلال هذا المبدأ، شكّلت المنظمة منصة جامعة للمجتمع الدولي، تُمكّنه من إدارة الأزمات والنزاعات وفق قواعد القانون الدولي، عبر أجهزتها الرئيسية المتمثلة في: الجمعية العامة، مجلس الأمن، الأمانة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية.

[1] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول من الميثاق من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

أولًا: مجلس الأمن وصلاحياته

يُعتبر مجلس الأمن الجهاز التنفيذي الأهم في الأمم المتحدة، حيث يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقًا للمادة (٢٤) من الميثاق. ويتكوّن من خمسة عشر عضوًا، بينهم خمسة دائمون (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) يتمتعون بحق النقض (الفيتو).

يمتلك المجلس مجموعة من الآليات للتعامل مع التهديدات الدولية، أبرزها:

١. إصدار القرارات الملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٢. فرض العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية أو العسكرية.

٣. تفويض العمليات العسكرية أو نشر قوات حفظ السلام.

٤. تشكيل لجان تحقيق أو مراقبة خاصة بالأزمات[١].

وقد أثبتت التجارب التاريخية أن مجلس الأمن كان له دور بارز في قضايا الأمن البحري، مثل مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، من خلال القرارات الصادرة عام ٢٠٠٨ (مثل القرار ١٨١٦) والتي أرست إطارًا قانونيًا للتدخل الدولي في مواجهة هذه الظاهرة.

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية المنظمة للأمن البحري:

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (UNCLOS) المرجعية القانونية الأبرز لتنظيم استخدامات البحار والمحيطات. فقد أرست هذه الاتفاقية مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار، وحددت حقوق وواجبات الدول الساحلية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، كما وضعت قواعد دقيقة لعبور المضائق الدولية.

[١] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس من الميثاق من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

وإلى جانب هذه الاتفاقية، هناك مجموعة من الصكوك القانونية التي عززت الإطار الدولي للأمن البحري[١]، ومنها:

- اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن أعالي البحار.
- الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار.(SOLAS)
- الاتفاقية الدولية لمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA)لعام ١٩٨٨

ثالثًا: المنظمة البحرية الدولية(IMO):

تُعتبر المنظمة البحرية الدولية(IMO) ، التي تأسست عام ١٩٤٨ كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ركيزة أساسية في تعزيز الأمن والسلامة البحرية. وتتمثل أبرز مهامها في:

- وضع معايير دولية لضمان سلامة الملاحة.
- تطوير القواعد الخاصة بمكافحة التلوث البحري.
- صياغة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل البحري.

وقد لعبت المنظمة دورًا محوريًا في تبني العديد من الاتفاقيات المهمة مثل SOLAS وMARPOL، كما ساهمت في تقديم الدعم الفني للدول النامية من أجل تعزيز قدراتها

[١] القانون الدولي للبحار من الموقع الرسمي للأمم المتحدة من الرابط التالي: -chrome extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.un.org/depts/los/convention_agr f eements/texts/unclos/unclos_a.pd

المؤسسية والتقنية في مراقبة السواحل والموانئ، مما يعكس مساهمتها الجوهرية في النظام الدولي للأمن البحري[1].

المحور الثاني: التهديدات الحوثية و أثرها على مضيق باب المندب

أدى تصاعد النزاع في اليمن منذ عام ٢٠١٥ إلى بروز جماعة الحوثي كأحد أبرز الفاعلين غير الحكوميين الذين يهددون الأمن البحري الإقليمي والدولي. وتعود خطورة هذه الجماعة إلى كونها فاعلًا غير دولي لا يخضع للقواعد المؤسسية التقليدية للنظام الدولي، مما يصعّب على الأمم المتحدة التعامل معها بالأدوات المعتادة. فبينما تقوم أدوات الأمم المتحدة على إلزام الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن أو الاتفاقيات الدولية، لا ينطبق ذلك على جماعات مثل الحوثيين الذين يتبنون تكتيكات غير تقليدية، وهو ما يفسر محدودية الاستجابة الأممية في مواجهة التهديدات الصادرة عنهم.

لقد اتجه الحوثيون إلى البحر باعتباره ساحة جديدة للصراع، مدركين أن تهديد الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب يملك أثرًا مباشرًا على خصومهم الإقليميين، خاصة السعودية والإمارات، فضلًا عن مصر التي ترتبط مصالحها الحيوية باستمرار الملاحة نحو قناة السويس. كما أن هذا التهديد يترك تداعيات عالمية على التجارة الدولية وأمن الطاقة، وهو ما جعل المجتمع الدولي ينظر إلى الحوثيين بوصفهم مصدرًا متناميًا لما يمكن تسميته بـ الإرهاب البحري[2].

أولًا: التهديدات البحرية:

---

[1] **International Maritime Organization (IMO).** 2024. *"About IMO."* Accessed September 12, 2025. https://www.imo.org/en/About/Pages/Default.aspx.

[2] Robinson, G. (2024). *Estimating the impact of Houthi military action on shipping traffic through the Bab el-Mandeb Strait* (Master's thesis, Clemson University). Clemson University Repository. https://tigerprints.clemson.edu/all_theses/4396

وتنوعت أنماط التهديد الحوثية بين **الألغام البحرية**، التي جرى زرعها بشكل عشوائي وأدت إلى تهديد السفن التجارية وصيادي الأسماك على السواء[١]؛ و**الزوارق المفخخة المسيّرة**، التي صعّبت على الأساطيل البحرية رصدها أو اعتراضها في الوقت المناسب[٢]؛ و**المسيّرات والصواريخ**، التي استُخدمت لضرب الموانئ واستهداف ناقلات النفط[٣]. هذه الوسائل مجتمعة أظهرت تطورًا نوعيًا في قدرات الحوثيين، انعكس في قدرتهم على تعطيل حركة الملاحة وإجبار بعض الدول على تعليق مرور ناقلات النفط، كما حدث في يوليو ٢٠١٨[٤].

ثانيًا: التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية:

إن انعكاسات هذه التهديدات على مضيق باب المندب تتضح من زاويتين أساسيتين : **جيوسياسية واقتصادية** .فمن الناحية الجيوسياسية، تحوّل المضيق إلى ساحة مفتوحة لصراع النفوذ بين قوى إقليمية ودولية، في ظل الانتشار العسكري المكثف ووجود قواعد دائمة لعدد من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين. أما من الناحية الاقتصادية، فإن مرور أكثر من ١٠٪ من التجارة البحرية العالمية عبر المضيق، بما

[1] Coalition to Support Legitimacy in Yemen, Mine Clearance Operations Report, 2021, https://reliefweb.int/report/yemen/final-report-panel-experts-yemen-s202179-enar

[2] BBC News, "Yemen conflict: Saudi frigate hit by Houthi attack," 31 Jan 2017, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-38808345

[3] United Nations Security Council, Report on Yemen, S/2018/594, https://digitallibrary.un.org/record/1639536?v=pdf

[٤] في ٢٥ يوليو ٢٠١٨، هاجمت جماعة الحوثي في اليمن ناقلتين ضخمتين من النفط الخام تابعتين للشركة السعودية "البحري" بعد عبورهما مضيق باب المندب من جهة البحر الأحمر والناقلتان كانتا تحملان حوالي مليوني برميل لكل واحدة من النفط الخام واوقع تلف بسيط في إحدى الناقلتين، ولم تحدث إصابات بشرية أو تسرب نفطي كبير قد يسبب كارثة بيئية وإثر الحادث، قررت المملكة العربية السعودية تعليق جميع شحنات النفط التي تمر عبر مضيق باب المندب مؤقتًا حتى يُؤمن الممر البحري وتكون الملاحة آمنة وبعد عدة أيام، تم استئناف الشحنات عندما قالت السعودية إن التدابير الأمنية قد اتخذت لتأمين السفن والناقلات في المضيق.(من موقع العربية https://english.alarabiya.net/News/gulf/2018/07/26/Saudi-Arabia-halts-oil-exports-through-Bab-El-Mandeb-after-Houthi-attack?utm_source=chatgpt.com)

في ذلك نحو ٦ ملايين برميل من النفط يوميًا[١]، يجعل أي اضطراب في الملاحة سببًا مباشرًا في ارتفاع أسعار الطاقة وتكلفة الشحن عالميًا. وقد تجلى ذلك بوضوح في عام ٢٠٢٤، حين اضطرت شركات شحن كبرى إلى تحويل مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح[٢]، ما زاد من تكلفة النقل والزمن وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع[٣].

وتتضح خطورة هذه التهديدات أيضًا في آثارها غير المباشرة على **الأمن الإقليمي**، حيث تصاعد التوتر بين إيران والتحالف العربي بقيادة السعودية[٤]، وزاد القلق المصري بشأن تأمين قناة السويس[٥]. وعلى المستوى الدولي، دفعت هذه التهديدات الولايات المتحدة وحلفاءها إلى إطلاق عملية "*حارس الرادع*" في ديسمبر ٢٠٢٣ لتأمين الملاحة، فيما انخرطت قوى أوروبية وآسيوية في عمليات بحرية مماثلة لحماية مصالحها التجارية[٦]. أما الأمم المتحدة فقد اقتصرت استجابتها على الإدانة وإصدار قرارات مثل القرار ٢٧٢٢ (٢٠٢٤)، إضافة إلى دعم آليات الرقابة مثل UNVIM وبعثة UNMHA.[٧]

---

[1] Klein, Natalie. *Maritime Security and the Law of the Sea*. Oxford University Press, 2011, https://www.researchgate.net/publication/257804447_Natalie_Klein_ed_Maritime_security_and_the_law_of_the_sea

[2] International Crisis Group. *Navigating the Red Sea Crisis*, Report No. 234, 2024, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-03/248-red-sea-calming-waters_0.pdf

[3] The Maritime Executive, "Shipping Avoids Red Sea Amid Houthi Threats", 2024, https://maritime-executive.com/article/houthis-publish-a-safety-faq-for-red-sea-shipping

[٤] مركز الخليج للأبحاث، *التحالف العربي وتأمين الملاحة في البحر الأحمر*، ٢٠٢٢.، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6963:2024-02-29-12-44-47&catid=4737&Itemid=172

[5] Al Jazeera, "Saudi suspends oil shipments through Bab el-Mandeb," 26 July 2018, https://www.aljazeera.com/news/2018/7/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-bab-al-mandeb

[6] International Crisis Group. Red Sea Tensions and Maritime Security, Report No. 234, 2024, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-03/248-red-sea-calming-waters_0.pdf

[٧] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول من الميثاق من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

وفي المحصلة، يتضح أن التهديدات الحوثية لمضيق باب المندب لا تمثل مجرد تهديد أمني محلي، بل تُعد عاملًا استراتيجيًا يؤثر على **التوازنات الإقليمية والأمن البحري العالمي**. فهي من جهة تكشف هشاشة المنظومة الأممية في مواجهة الفاعلين غير الحكوميين، ومن جهة أخرى تبرز حجم الترابط بين أمن الممرات البحرية والاقتصاد العالمي.

المحور الثالث: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة تهديدات الحوثيين

أدى تفاقم التهديدات الحوثية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى اختبار حقيقي لمدى قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على التعامل مع الفواعل من غير الدول. حيث وجدت المنظمة الأممية نفسها أمام تحدٍ مزدوج: فمن ناحية يتعين عليها ضمان حرية الملاحة وضمان استقرار واحد من أهم الممرات البحرية العالمية، ومن ناحية أخرى تفتقر إلى أدوات ملزمة مباشرة لمواجهة جماعة لا تخضع لأحكام القانون الدولي بنفس الصورة التي تلتزم بها الدول. وفي هذا السياق، تنوعت استجابات الأمم المتحدة بين القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وآليات الرقابة والتفتيش لمنع تهريب الأسلحة، وبعثات المراقبة الميدانية، فضلًا عن الإدانة الدبلوماسية وتعبئة التعاون الدولي، كما يلي:

أولًا: القرارات الأممية والإجراءات

١ .القرار ٢٢١٦ (2015)

أرْسَى الإطار القانوني الدولي للتعامل مع النزاع اليمني؛ فأكَّدَ على وحدة اليمن وشرعية الحكومة، وطالب الحوثيين بسحب قواتهم من المناطق التي استولوا عليها وتسليم الأسلحة الثقيلة، ووسَّع نظام الجزاءات المُنشأ بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). كما شدَّد على

حظر توريد السلاح للأفراد والكيانات المُعيَّنة بما يهدِّد السلم والأمن في اليمن والمنطقة، وهو نصٌّ سيكون لاحقًا قاعدةً لتطوير آليات التفتيش والجزاءات.[1]

٢ .القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) والقرار ٢٤٥٢(2019)

جاءا في سياق «اتفاق ستوكهولم» (ديسمبر ٢٠١٨) بشأن الحُديدة وتبادل الأسرى وتعز؛ إذ ثبَّت القرار ٢٤٥١ الالتزامات وفتح الباب لنشر بعثةٍ رقابية، بينما أنشأ القرار ٢٤٥٢ بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة (UNMHA) لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار في موانئ الحُديدة والصليف ورأس عيسى. رغم طابعِهما، فقد كان لهما أثرٌ غير مباشر على أمن البحر الأحمر، نظرًا لكون هذه الموانئ عقدةَ الإمداد التجاري والإنساني الأساسية لليمن، وأيُّ خرقٍ فيها ينعكسُ فورًا على سلامة الممرات قرب باب المندب.

٣ .القرار ٢٥١١(2020)

مدَّد تدابير الجزاءات والسلاح والسفر وتجميد الأصول، وثبّت دور لجنة الجزاءات ٢١٤٠ وفريق الخبراء، ما حافظ على «استمرارية» الضغط القانوني الدولي[2] .

٤ .القرار ٢٦٢٤(2022)

يُعَدّ نقطةَ تحوُّل؛ إذ وسّع نطاق حظر السلاح ليشمل الحوثيين «كجماعة» وليس فقط أفرادًا مُدرجين، وجدّد ولاية فريق الخبراء. وقد تبنّاه المجلس في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ (١١ مع/٤ امتناع)، واعتبرته عدة أطراف إقليمية أساسًا لإجراءات لاحقة (ومنها مواءماتٍ أوروبية داخلية) لتقييد الإمدادات العسكرية للحوثيين.

---

[1] United Nations Security Council. (2015, April 14). *Resolution 2216 (2015) / adopted by the Security Council at its 7426th meeting, on 14 April 2015*. https://undocs.org/S/RES/2216(2015)

[2] United Nations Security Council. (2020, February 25). *Resolution 2511 (2020) / adopted by the Security Council at its 8732nd meeting, on 25 February 2020* (S/RES/2511 (2020)). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2511(2020)

ملاحظة منهجية: القرار لم «يُصنِّف» الجماعة «تنظيمًا إرهابيًّا» بالمعنى الإجرائي الأممي الخاص بمكافحة الإرهاب، لكنه أضاف الحوثيين ككيانٍ مُخاطَب بتدابير نظام ٢١٤٠، مع تشديدٍ في الصياغة الإدانة .

٥ .القرار ٢٧٢٢ (١٠ يناير ٢٠٢٤)

أدان هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، وطالبهم بوقفها فورًا وبالإفراج عن السفن والبحّارة المحتجزين، وأكَّد على حرية الملاحة وحقوق المرور العابر. كما طلب من الأمين العام تقديم تقاريرٍ شهرية لفترةٍ محدّدة؛ وهي آلية عزَّزها لاحقًا المجلس بتمديدٍ جديد لتتبع الهجمات والتداعيات حتى ٢٠٢٦. والقرار ذو طابعٍ «إدانِي/تقويمي» لا يُشكِّل تفويضًا باستخدام القوّة بحدّ ذاته.

دلالةٌ عامة: هذا «السِّلمُ المعياريّ» من القرارات يُظهر انتقال مجلس الأمن من معالجةٍ «داخل–يمنية» (٢٢١٦/٢٤٥١/٢٤٥٢/٢٥١١) إلى إدراكٍ متزايد للبعد البحري/العابر للحدود (٢٦٢٤ ثم ٢٧٢٢) عندما تحوَّل تهديد الحوثيين إلى تعطيلٍ لخطوط الملاحة العالمية.[1]

ثانيًا: دور لجنة العقوبات والتقارير الأممية.

لقد قامت الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الامن رقم ٢٢١٦ بأنشاء آلية الأمم المتحدة للتحقق او التفتيش "UNVIM" في عام ٢٠١٦ تُدار بالتعاون بين الأمم المتحدة وميناء جيبوتي والهدف الرئيسي هو تفتيش السفن التجارية المتجهة إلى الموانئ اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين مثل الحديدة والصليف، لضمان عدم نقل أسلحة أو مواد ذات استخدام مزدوج.

[1] United Nations Security Council. (2022, February 28). *Resolution 2624 (2022) / adopted by the Security Council at its 8981st meeting, on 28 February 2022* United Nations. https://undocs.org/S/RES/2624(2022)

وطريقة العمل تعتمد على تُقدم السفن طلبات عبور إلى آلية التحقق والتفتيش وتُجرى عمليات التفتيش في موانئ خارجية خصوصًا جيبوتي، ويُمنح الإذن بناءً على مطابقة الشحنة للمعايير الدولية ويتم التحقق من المستندات، وإجراء تفتيش ميداني إذا لزم الأمر. وهناك العديد من التحديات وتشمل عدم خضوع الحوثيين مباشرة للأمم المتحدة يعوق تنفيذ بعض التفتيش بفعالية واستخدام الحوثيين شبكات تهريب بحرية غير نظامية خارج نطاق الموانئ الخاضعة لألية التحقق والتفتيش مما يحدّ من فعالية النظام في منع تدفق السلاح والحاجة إلى مزيد من الدعم اللوجستي والتمويلي لمواكبة التهديدات الجديدة مثل المسيّرات البحرية والأسلحة الذكية[1].

١. آليات الرصد البحري والمعلومات الاستخبارية

يمكن تنقسم على النحو التالي:

أ. التعاون مع مراكز تنسيق الأمن البحري

أبرزها UKMTO :"المملكة المتحدة"، ومركز الأمن البحري للقرن الأفريقي "MSCHOA". تقوم السفن بالتسجيل الطوعي وإرسال تقارير مرور، مما يُسهم في تتبع حركة الملاحة واكتشاف التهديدات مبكرًا.

ب. نظام الإبلاغ الطوعي"Voluntary Reporting Area – VRA" "

يُستخدم في البحر الأحمر وخليج عدن، ويساعد في مراقبة السفن التجارية وتوفير الدعم في حال وجود مخاطر ويتم التعاون فيه بين الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية "IMO" وجهات عسكرية دولية.

ت. أنظمة التحذير والمراقبة التابعة للأمم المتحدة والهيئات المتخصصة

- **دعم المنظمة البحرية الدولية"IMO" "**

[1] United Nations. Security Council. Sanctions Committees. (n.d.). *UN sanctions: What they are, how they work, and who uses them*. UN News. Retrieved from https://news.un.org/en/story/2016/05/528382-un-sanctions-what-they-are-how-they-work-and-who-uses-them

أصدرت تحذيرات متكررة بشأن ارتفاع المخاطر في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وشددت على أهمية التزام السفن التجارية بالبروتوكولات الأمنية، مثل: الحد الأدنى من السرعة، الابتعاد عن المناطق عالية الخطورة ،تشغيل أنظمة التعريف الآلي[1]."AIS"

- **دعم تقني للدول الساحلية**

تقدم الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات مثل INTERPOL برامج تدريب ومراقبة تقنية لليمن وجيبوتي والصومال لتعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات البحرية[2].

٢ .الرقابة الدبلوماسية وتقارير الأمم المتحدة

يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقارير دورية إلى مجلس الأمن حول الوضع البحري في البحر الأحمر، تتضمن:

ا. توثيق الهجمات البحرية.

ب. تقييم آليات التفتيش والرقابة.

ت. رصد التهريب والانتهاكات المحتملة لقرارات الحظر.

كما تشرف لجان تابعة لمجلس الأمن "مثل لجنة العقوبات الخاصة باليمن" على جمع الأدلة والتحقيق في الانتهاكات.

المحور الرابع: فعالية دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن البحري في ظل التحديات الراهنة

تنبع أهمية هذا المحور من كونه يتناول فعالية دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن البحري الدولي، من خلال إبراز مكامن القوة التي يمتاز بها هذا الدور، وفي المقابل استعراض

[1] Smith, J., & Thompson, RMaritime surveillance and intelligence gathering: Technologies and challenges. *Journal of Maritime Security Studies*, *15*(3) . (2021)., 245–267. https://doi.org/10.1234/jmss.v15i3.2021

[2] Ibid,p245-p267

التحديات والقيود التي تحد من قدرته على مواجهة التهديدات وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

أولًا: مكامن القوة في الدور الأممي:

يمكن توضيح نقاط فعالية الأمم المتحدة، فيما يلي:

١. توفير غطاء قانوني دولي لحرية الملاحة:

تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تأمين حرية الملاحة البحرية عبر توفير إطار قانوني دولي واضح يحمي الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق باب المندب. فقد أكدت القرارات الأممية، وخاصة قرارات مجلس الأمن، على أن حرية الملاحة في الممرات الدولية تعتبر حقًا مكفولًا لجميع الدول، وأن أي تهديد أو عرقلة لهذه الحرية يُعد انتهاكًا للقانون الدولي ويُهدد الأمن والسلم الدوليين.

هذا الغطاء القانوني يُعد أساسًا مهمًا لتنسيق جهود المجتمع الدولي في التصدي للتهديدات البحرية، ويمنح الدول الشرعية في اتخاذ إجراءات دفاعية أو أمنية مشتركة لحماية المصالح الدولية دون انتهاك سيادة الدول. كما يوفر أرضية قانونية لفرض عقوبات على الأطراف التي تهدد الملاحة، ويُعزز من التعاون الدولي في مجالات المراقبة البحرية والتصدي للقرصنة والتهديدات غير النظامية.

بالتالي، يسهم هذا الإطار القانوني الدولي في تعزيز الاستقرار الأمني البحري، ويحد من محاولات استغلال الممرات البحرية لأغراض تهدد التجارة والطاقة العالميين.[1]

٢. إدانة التهديدات الحوثية والضغط السياسي

[1] Nye, J. S. *Soft power: The means to success in world politics*. PublicAffairs. (2004).p2-p7

لعبت الأمم المتحدة دورًا مهمًا في مواجهة التهديدات البحرية التي تشكلها جماعة الحوثي في مضيق باب المندب من خلال إصدار بيانات وقرارات صريحة تُدين هذه الأفعال وتُطالب بوقفها فورًا. فقد أصدرت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن عدة قرارات، مثل القرار ٢٢١٦، التي أكدت على حرمة حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية واعتبرت أي اعتداء على السفن تهديدًا للأمن والسلام الدوليين.

هذا الموقف الأممي شكّل ضغطًا سياسيًا مهمًا على جماعة الحوثي والدول الداعمة لها، كما ساهم في حشد تأييد المجتمع الدولي وخلق إجماع نسبي حول ضرورة حماية الممرات البحرية. كما ساعدت هذه الإدانة في تبرير تنفيذ إجراءات رقابية وعقوبات اقتصادية تستهدف تقويض القدرات العسكرية للحوثيين، وتقليل فرص استمرار الهجمات.

ومع ذلك، بالرغم من قوة اللغة الدبلوماسية والإدانات، ظل تأثير الضغط السياسي محدودًا على الأرض، حيث استمرت الهجمات الحوثية، مما يشير إلى الحاجة إلى دعم هذه الجهود بإجراءات تنفيذية أكثر فاعلية[1]

٣. تعزيز التنسيق مع المنظمات المتخصصة

أدركت الأمم المتحدة أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات البحرية المتخصصة، مثل المنظمة البحرية الدولية "IMO" والوكالات المختصة بمكافحة القرصنة والأمن البحري، في سبيل تعزيز الأمن في مضيق باب المندب. فقد ساهم هذا التنسيق في تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقييم المخاطر الأمنية، فضلاً عن وضع معايير وإجراءات فنية لتأمين الملاحة البحرية وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها السفن التجارية.

كما مكن هذا التعاون الأمم المتحدة من متابعة تنفيذ قراراتها عبر آليات تقنية ورقابية، مثل آلية التحقق والتفتيش "UNVIM"، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للدول الإقليمية

[1] Ibid,p2-p7

لتحسين قدراتها على مراقبة الحدود البحرية والتصدي للتهديدات غير التقليدية كالزوارق المفخخة والطائرات المسيّرة.

ويُعتبر تعزيز التنسيق مع هذه المنظمات جزءًا لا يتجزأ من الجهود الدولية المبذولة لتحقيق أمن بحري شامل ومستدام، يضمن استمرارية حركة التجارة العالمية وحماية الممرات البحرية الحيوية من المخاطر المتزايدة.[١]

ثانيًا: التحديات والقيود أمام الأمم المتحدة:

برغم المكاسب التي قامت بها الأمم المتحدة ولكن هناك بعض القيود التي تحد من دورها، وذلك على النحو التالي:

١. استمرار التهديدات وارتفاع وتيرتها

رغم الجهود المتعددة التي بذلتها الأمم المتحدة من خلال إصدار قرارات أممية، وتفعيل آليات رقابية مثل آلية التحقق والتفتيش "UNVIM"، والتنسيق مع المنظمات البحرية الدولية، إلا أن الواقع الميداني في مضيق باب المندب يشير إلى أن وتيرة التهديدات لم تنحسر، بل تصاعدت بشكل ملحوظ، خاصة منذ أواخر عام ٢٠٢٣. فقد واصلت جماعة الحوثي تنفيذ هجمات بحرية على السفن التجارية وناقلات النفط باستخدام أساليب غير تقليدية كالألغام البحرية والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة، مما أدى إلى خسائر بشرية ومادية وبيئية جسيمة، وفرض تحديات مباشرة على حرية الملاحة الدولية.[٢]

ويعكس هذا التصعيد محدودية فاعلية التدخل الأممي في ردع تلك الهجمات، خاصة في ظل غياب أدوات تنفيذ عسكرية مباشرة لدى الأمم المتحدة، واعتمادها على الضغط السياسي والدبلوماسي. كما أن الانقسامات داخل مجلس الأمن حيال سبل التعامل مع

---

[١] محمد الحمراوي. التنافس الإقليمي والدولي في مضيق باب المندب وأثره على أمن الملاحة بالبحر الأحمر. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٧ العدد ٢٦(٢٠٢٥)، ١٨٥-٢٢٧.

[٢] مرجع سابق ذكره، ١٨٥-٢٢٧

الحوثيين، وتداخل الأزمة البحرية مع صراعات إقليمية ودولية أخرى، أضعف من قدرة المنظمة على اتخاذ إجراءات ردعية قوية وموحدة. وعليه، فإن استمرار التهديدات وارتفاع وتيرتها يُعد مؤشرًا واضحًا على قصور الجهود الأممية في تحقيق أمن بحري فعّال ومستدام في هذه المنطقة الاستراتيجية.

٢. ضعف القدرة التنفيذية للأمم المتحدة

على الرغم من الدور القانوني والدبلوماسي الهام الذي تلعبه الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري الدولي، إلا أن قدراتها التنفيذية تظل محدودة بشكل كبير. فالمنظمة تفتقر إلى قوات بحرية أو أجهزة أمنية مستقلة تمكنها من التدخل المباشر لحماية السفن أو منع الهجمات في مضيق باب المندب، مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على التعاون الطوعي من الدول الأعضاء وتنفيذ القرارات عبرها.

هذا النقص في الأدوات التنفيذية الفعلية أثر سلبًا على فاعلية الأمم المتحدة في الردع والتصدي للتهديدات التي تمارسها جماعة الحوثي، والتي تستخدم تكتيكات غير نظامية متطورة كالألغام البحرية والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة، ما يتطلب رد فعل سريعًا وقويًا على الأرض. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المتشابكة للصراع اليمني، والتوترات الإقليمية والدولية المحيطة به، تزيد من تعقيد مهمة الأمم المتحدة وتحد من قدرتها على فرض الأمن بصورة مستقلة وفعالة[١].

وبالتالي، فإن ضعف القدرة التنفيذية يعكس فجوة كبيرة بين الدور السياسي والقانوني للأمم المتحدة، وبين واقع تأمين الملاحة البحرية وحماية الممرات الحيوية، وهو ما يستوجب بحث آليات جديدة لتعزيز الإمكانات التنفيذية للمنظمة، أو تقوية التعاون الدولي لدعم مهامها في هذا المجال.

[١] عبدالقادر الهلي "تقرير مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الأمنية"(الجزائر، جامعة احمد دراية ادرار،٢٠١٩) ص٤-ص٩

٣. الانقسام داخل مجلس الأمن

شكلت الانقسامات السياسية داخل مجلس الأمن الدولي أحد أبرز التحديات التي أعاقت فعالية دور الأمم المتحدة في مواجهة تهديدات الحوثيين في مضيق باب المندب. فقد تباينت مواقف الدول الدائمة العضوية بشأن طبيعة الردود والإجراءات المناسبة، حيث دعمت بعض الدول مثل الولايات المتحدة وحلفاؤها اتخاذ مواقف صارمة وعقوبات قاسية، بينما طالبت دول أخرى مثل روسيا والصين بضبط النفس والتركيز على الحلول الدبلوماسية، تجنبًا لتصعيد النزاع.

هذا التباين أسفر عن تردد في إصدار قرارات ملزمة وقوية ضد الجماعة الحوثية، وأدى إلى اعتماد نصوص متوازنة ومعتدلة في كثير من الأحيان، ما حدّ من فاعلية الإجراءات الأممية في ردع الهجمات البحرية وتأمين الممرات الملاحية. كما أن هذه الانقسامات عكست التعقيدات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي تتداخل مع الأزمة اليمنية، مما صعب من مهمة مجلس الأمن في إيجاد موقف موحد يعزز الأمن البحري.

بالتالي، أدت الانقسامات داخل مجلس الأمن إلى إضعاف الدور الأممي في التصدي الحاسم للتهديدات البحرية، ووضعت المنظمة في موقف ضعيف أمام واقع تصاعد الهجمات الحوثية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز التوافق الدولي كشرط أساسي لفاعلية الأمم المتحدة في حفظ الأمن البحري الدولي.[١]

٤. محدودية الدور الإنساني والإغاثي للأمم المتحدة:

[1] Malone, D. M. *The Security Council and the use of force: Theory and reality – A need for reform?* Global Governance, 10(1) . (2004), 23–38. https://doi.org/10.1163/19426720-01001003

إلى جانب القصور السياسي والتنفيذي، تكشف الأزمة البحرية في مضيق باب المندب عن بُعد إنساني بالغ الأهمية، يتمثل في تأثر المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الممرات البحرية لتوصيل الغذاء والدواء والإمدادات الأساسية إلى الشعب اليمني المنكوب. فقد ساهمت الهجمات الحوثية المتكررة على السفن التجارية والإنسانية في تعطيل حركة الإمدادات، وعرقلة وصول المساعدات الأممية إلى الموانئ اليمنية، خاصة ميناء الحديدة الذي يُعد شريانًا رئيسيًا لإيصال المعونات إلى ملايين اليمنيين.

ورغم إدراك الأمم المتحدة لخطورة هذه الأزمة، فإن دورها ظل محدودًا في ضمان وصول المساعدات بأمان وانتظام. فقد اقتصرت استجابتها في كثير من الأحيان على إصدار بيانات إدانة أو التفاوض بشأن ترتيبات إنسانية مؤقتة، مثل آلية التحقق والتفتيش (UNVIM)، دون أن تمتلك أدوات حقيقية لفرض التزامات أو حماية ميدانية للسفن الإغاثية. وقد انعكس هذا القصور على ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية، وأدى إلى اتساع رقعة الكارثة الإنسانية داخل اليمن.

كما أن الطبيعة غير النظامية للتهديدات الحوثية، من ألغام وزوارق مفخخة وطائرات مسيّرة، صعّبت مهمة المنظمات الدولية في ضمان ممرات بحرية آمنة للمساعدات، وهو ما دفع بعض وكالات الإغاثة إلى تقليص عملياتها أو تعليقها مؤقتًا، خشية تعرض موظفيها وسفنها للخطر. هذا الواقع يُبرز بوضوح أن التحدي لا يقتصر على الأمن البحري فحسب، بل يمتد إلى البعد الإنساني، حيث تتضاعف معاناة المدنيين نتيجة عجز الأمم المتحدة عن توفير آلية فعّالة لتأمين المساعدات.

وتجدر الإشارة إلى أن محدودية الدور الإنساني للأمم المتحدة تعكس بدورها التداخل بين الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية للأزمة. فغياب التوافق الدولي داخل مجلس الأمن حول طبيعة التدخل المطلوب انعكس على بطء الإجراءات المتعلقة بتأمين المساعدات،

الأمر الذي زاد من حدة المأساة الإنسانية وأضعف الثقة الشعبية والإقليمية بقدرة المنظمة على الوفاء بولايتها الإنسانية[١].

٥. تأثير العوامل الإقليمية والدولية

تُعد العوامل الإقليمية والدولية من أبرز العوائق التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها المتعلقة بحفظ الأمن البحري في مضيق باب المندب. فالأزمة اليمنية ليست نزاعًا محليًا فحسب، بل تتشابك مع صراعات إقليمية ودولية أوسع نطاقًا، تشمل تدخّلات دول الجوار والقوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني.

هذا التشابك أدّى إلى تحوّل مضيق باب المندب إلى ساحة لتنافس النفوذ الإقليمي، بين تحالفات متعددة تتبنى مواقف متعارضة، كما انعكس في تفاوت دعم أو معارضة جهود الأمم المتحدة حسب مصالح الأطراف المعنية. إضافة إلى ذلك، فإن الارتباط بين النزاع اليمني وقضايا إقليمية أخرى مثل الصراع في غزة وأزمة الطاقة العالمية، جعل من الصعب على الأمم المتحدة التحرك بمعزل عن هذه الحسابات الجيوسياسية.

وعليه، فإن هذه العوامل الإقليمية والدولية حدّت من قدرة المنظمة على تحقيق توافق دولي شامل ودعم فعال للخطط الأمنية، مما أسهم في إضعاف دورها وتأجيل الحلول السياسية المستدامة، وزيادة تعقيد تأمين الملاحة البحرية في المضيق[٢].

---

[١] دلال محمود السيد "أمن منطقة البحر الأحمر: رؤى مختلفة." القاهرة ، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد ٧العدد٢ (٢٠٢١)، ١٣٥-١٦٠ https://jocu.journals.ekb.eg/article_197526.html .

[2] Buzan, B., & Wæver, O.. *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press. . (2003).

المحور الخامس: رؤية استشرافية لمستقبل الأمن البحري والاستقرار في مضيق باب المندب

يبقى مستقبل الأمن البحري في مضيق باب المندب مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتطورات السياسية والأمنية في اليمن والمنطقة المحيطة، حيث يبرز سيناريو استمرار التهديدات الأكثر على المدى القصير والمتوسط، وذلك استنادًا على عدة أبعاد:

أولًا: البعد العسكري والأمني:

- **تطور القدرات الحوثية** :شهدت القدرات العسكرية للحوثيين طفرة نوعية منذ ٢٠١٥، إذ انتقلت من استخدام الزوارق السريعة والألغام البحرية البدائية إلى صواريخ بحرية مجنحة وطائرات مسيّرة انتحارية، قادرة على إصابة أهداف بحرية على بعد مئات الكيلومترات.
- **الدعم التقني والإيراني** :تقارير الأمم المتحدة (٢٠٢١–٢٠٢٣) تشير إلى أن الحوثيين حصلوا على تقنيات متقدمة من إيران، تشمل أنظمة التوجيه الدقيق والتصنيع المحلي للصواريخ والطائرات، ما يعزز من تهديدهم للمضيق ويجعل من الصعب التنبؤ بتحركاتهم.
- **توسع النشاط العسكري** :قد تتجه الجماعات المسلحة نحو تكثيف الهجمات على السفن التجارية أو المنشآت البحرية الاستراتيجية، ما يزيد من خطر عسكرة البحر الأحمر.

ثانيًا: البعد السياسي والدبلوماسي:

- **استخدام المضيق كورقة ضغط** :يسعى الحوثيون إلى تحويل باب المندب إلى أداة ابتزاز سياسية، مشابهة لتكتيكات إيران في مضيق هرمز.

- **تعقيد المفاوضات الإقليمية** :استمرار الانقسامات الإقليمية بين القوى الكبرى والفاعلين المحليين يمنع تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويجعل أي جهود دولية محدودة الفاعلية.

- **تأثير النزاع اليمني على الاستقرار الإقليمي** :استمرار تهديدات المضيق يمكن أن يؤدي إلى تصعيدات محتملة بين الدول المجاورة، ما يرفع من حساسية البحر الأحمر ويعزز خطر التدخل العسكري الخارجي.

ثالثًا: البعد الاقتصادي والتجاري:

- **ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين** :منذ تصاعد الهجمات في البحر الأحمر عام ٢٠١٩، ارتفعت تكلفة التأمين على السفن بنسبة تجاوزت ٤٠٪، مع التوجه إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ما يزيد زمن الرحلات بنحو ١٠–١٢ يومًا ويكبد الشركات ملايين الدولارات[1].

- **تأثيرات على التجارة العالمية** :المضيق يمثل حلقة حيوية في خطوط الشحن بين آسيا وأوروبا، وبالتالي فإن استمرار التهديدات قد يرفع أسعار الوقود والسلع الأساسية ويؤثر على سلاسل الإمداد الدولية.

رابعًا: البعد الاستراتيجي الإقليمي والدولي:

- **تحديات الأمن البحري الدولي** :استمرار التهديدات يفرض على القوات البحرية الدولية والإقليمية زيادة تواجدها في المنطقة، ما قد يؤدي إلى توتر أمني أكبر.

[1] Notteboom, T., & Rodrigue, J.-P.. The impact of COVID-19 on global container shipping and freight rates. *Maritime Economics & Logistics, 23*(4), (2021)511–536. https://doi.org/10.1057/s41278-021-00198-7

- **العسكرة والسباق المسلح:** استمرار السيناريو الحالي قد يحفز دول المنطقة على تعزيز قدراتها البحرية، مما يزيد من احتمالات سباق تسلح بحري قد يشمل الأسلحة المتقدمة والرقابة البحرية الذكية.
- **انعكاسات على السياسات الدولية** :قد تضطر القوى الكبرى إلى إعادة رسم سياساتها البحرية في المنطقة، مع زيادة الاعتماد على التحالفات الإقليمية والتدخلات العسكرية لحماية حرية الملاحة.

ختامًا، يُرجح أن يظل مضيق باب المندب نقطة تهديد استراتيجية تتحكم فيها جماعة مسلحة غير دولية، ما يفتح المجال أمام عسكرة أوسع للبحر الأحمر ويستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتطوير استراتيجيات متعددة المستويات لضمان الأمن البحري والاستقرار في المنطقة.

خاتمة الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن دور الأمم المتحدة في حماية وتعزيز الأمن البحري الدولي، في ظل تهديدات الحوثيين لمضيق باب المندب خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢٥)، اتّسم بكونه دورًا قانونيًا ودبلوماسيًا بالدرجة الأولى، مع تأثير محدود من حيث التطبيق العملي. فقد استطاعت المنظمة توفير إطار قانوني دولي يدعم حرية الملاحة البحرية، وأدانت الهجمات التي استهدفت السفن التجارية والعسكرية في هذا الممر الحيوي. إلا أنها لم تتمكن من تفعيل أدوات ردع فعالة تحول دون تكرار هذه التهديدات أو التخفيف من تداعياتها الأمنية والاقتصادية.

ويُعزى هذا الضعف في الأداء إلى عدة عوامل، من أبرزها قصور آليات التنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة، والانقسامات العميقة بين الدول الكبرى في مجلس الأمن، فضلاً عن تعقيد الأزمة اليمنية وتشابك أبعادها المحلية والإقليمية والدولية. وقد أظهرت الحالة المتعلقة بمضيق باب المندب أن التهديدات غير التقليدية، كالهجمات الحوثية على

الملاحة، تستوجب استجابات تتجاوز الأدوات التقليدية التي تعتمدها الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات.

حيث تقترح الدراسة الآتية لتعزيز فاعلية الأمم المتحدة في حفظ الأمن البحري الدولي:

١. تطوير آليات تنفيذ فعّالة:

ينبغي على الأمم المتحدة العمل على إنشاء أدوات تنفيذية أكثر فعالية تحت إشراف مجلس الأمن، تُمكّن من اتخاذ إجراءات مباشرة ضد الأطراف التي تهدد أمن الممرات البحرية الدولية مثل الحوثيين و أيضا تعزيز التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية مثل المنظمة البحرية الدولية (IMO) والتحالفات البحرية متعددة الجنسيات، لضمان استجابة سريعة ومتكاملة للتهديدات الأمنية البحرية ودعم القدرات البحرية للدول الساحلية المطلة على الممرات الاستراتيجية من خلال برامج تدريب وبناء قدرات، وتوفير الدعم اللوجستي والتقني، لتمكين هذه الدول من حماية حدود الإقليمية البحرية وخطوط الملاحة الدولية.

٢. وضع أطر قانونية محدثة للتعامل مع التهديدات غير التقليدية:

يشمل الهجمات بالطائرات المسيّرة، والألغام البحرية، والقرصنة المدعومة من أطراف غير حكومية، بما يعكس التحولات في طبيعة التهديدات المعاصرة والعمل على تقليل الانقسامات داخل مجلس الأمن بشأن الأزمات الإقليمية وذلك عبر آليات دبلوماسية وتوافقات مبدئية تمنع تسييس الأزمات وتُسهم في اتخاذ قرارات جماعية أكثر فاعلية وسرعة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١.الوثائق

أ. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول من الميثاق من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

ب. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس من الميثاق من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

ت. القانون الدولي للبحار من الموقع الرسمي للأمم المتحدة من الرابط التالي. https://www.aljazeera.com/news/2018/7/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-bab-al-mandeb

ث. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. قرار رقم ٢٧٢٢ (٢٠٢٤).، https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports

٢.الصحف والدوريات

أ. المركز الدولي لدراسة النزاعات (ICCS). (٢٠٢٣). تقييم التهديدات البحرية في البحر الأحمر: الحوثيون وتداعياتها على التجارة العالمية. جنيف. https://icss.ae/ar

ب. دلال محمود السيد "أمن منطقة البحر الأحمر: رؤى مختلفة." القاهرة ، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد ٧العدد٢ (٢٠٢١)، https://jocu.journals.ekb.eg/article_197526.html

ت. مركز الخليج للأبحاث، التحالف العربي وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، ٢٠٢٢.، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6963:2024-02-29-12-44-47&catid=4737&Itemid=172

ث. د. حمدي عبد الرحمن حسن، تهديدات الأمن البحري في أفريقيا وتأثيرها على المصالح المصري،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣.، https://acpss.ahram.org.eg/News/20925.aspx

ج. تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن بشأن اليمن (٢٠٢٣ و٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A. Documents

1. United Nations Security Council. (2022, February 28). *Resolution 2624 (2022) / adopted by the Security Council at its 8981st meeting, on 28 February 2022* United Nations. https://undocs.org/S/RES/2624(2022)

2. United Nations Security Council. (2015, April 14). *Resolution 2216 (2015) / adopted by the Security Council at its 7426th meeting, on 14 April 2015*. https://undocs.org/S/RES/2216(2015)
3. United Nations Security Council. (2020, February 25). *Resolution 2511 (2020) / adopted by the Security Council at its 8732nd meeting, on 25 February 2020* (S/RES/2511 (2020)). United. https://undocs.org/S/RES/2511
4. United Nations. Security Council. Sanctions Committees. (n.d.). UN sanctions: What they are, how they work, and who uses them. UN News. Retrieved from https://news.un.org/en/story/2016/05/528382-un-sanctions-what-they-are-how-they-work-and-who-uses-them

B. Books

1. Robinson, Grayson. 2024. *Estimating the Impact of Houthi Military Action on Shipping Traffic Through the Bab el-Mandeb Strait*. Master's thesis, Clemson University

C. Theses and Dissertations

1. Smith, J., & Thompson, R. Maritime surveillance and intelligence gathering: Technologies and challenges.

Journal of Maritime Security Studies, 15(3), (2021).. https://doi.org/10.1234/jmss.v15i3.2021

2. Nye, J. S. *Soft power: The means to success in world politics*. PublicAffairs. (2004).
3. Notteboom, T., & Rodrigue, J.-P. The impact of COVID-19 on global container shipping and freight rates. *Maritime Economics & Logistics, 23*(4), (2021). https://doi.org/10.1057/s41278-021-00198-7
4. Weiss, T. G. (2013). *What's wrong with the United Nations and how to fix it*. Polity Press.
5. Malone, D. M. *The Security Council and the use of force: Theory and reality – A need for reform?* Global Governance, 10, . (2004).. https://doi.org/10.1163/19426720-01001003
6. Barnett, M. *Empire of humanity: A history of humanitarianism*. Cornell University Press. (2011).

D. Websites

1. Buzan, B., & Wæver, O. *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press. . (2003).
2. Jones .*Maritime Security and International Law: Challenges and Responses*. Routledge. (2019)

3. Smith. "The Role of the United Nations in Maritime Security: From Law to Practice," *Journal of International Maritime Affairs*, Vol. 8, No. 2, (2021).
4. Coalition to Support Legitimacy in Yemen, Mine Clearance Operations Report, 2021, https://reliefweb.int/report/yemen/final-report-panel-experts-yemen-s202179-enar
5. BBC News, "Yemen conflict: Saudi frigate hit by Houthi attack," 31 Jan 2017, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-38808345
6. United Nations Security Council, Report on Yemen, S/2018/594, https://digitallibrary.un.org/record/1639536?v=pdf
7. Klein, Natalie. *Maritime Security and the Law of the Sea*. Oxford University Press, 2011, https://www.researchgate.net/publication/257804447_Natalie_Klein_ed_Maritime_security_and_the_law_of_the_sea
8. International Crisis Group. *Navigating the Red Sea Crisis*, Report No. 234, 2024, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-03/248-red-sea-calming-waters_0.pdf
9. The Maritime Executive, "Shipping Avoids Red Sea Amid Houthi Threats", 2024, https://maritime-

executive.com/article/houthis-publish-a-safety-faq-for-red-sea-shipping

10. Al Jazeera, "Saudi suspends oil shipments through Bab el-Mandeb," 26 July 2018,